

الدولة والمسيحية في أوروبا من بداية العصور الوسطى إلى القرن الثامن عشر

المدرس الدكتور صالح عبدالعالي خليف

وزارة التربية المديرية العامة لتربية ذي قار

State and Christianity in Europe

From the beginning of the Middle Ages to the 18th century

Instructor is Dr-Saleh Abdulaali Khuleif

General Directorate of Education in Dhi Qar- Ministry of Education

salhalhtat@gmail.com

المخلص

ظهرت المسيحية كحركة دينية لها نظامها المستقل عن الدولة , وكانت هي المسؤولة عن النواحي الروحية وتسعى لتخليص الانسان من الخطيئة , وكانت تنظر للدولة كمؤسسة مستقلة تستمد سلطتها من الله مما يستوجب خضوع الكنيسة لسلطانها , ومن الملاحظ بان المفكرين خلال هذه الفترة لم يهتموا بالسياسة كعلم مستقل وبقي يدرس ضمن الدروس الدينية عبر محاولة آباء الكنيسة توضيح العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية , ولكن مع تعاظم دور الكنيسة كما اسلفنا من قبل وتمتعها بسلطة منافسة لسلطة الامبراطور طرحت الكنيسة فكرة (الولاء المزدوج) والتي تدور حول وجوب خضوع المسيحي لنوع من الولاء المزدوج انطلاقاً من ازدواج طبيعة الانسان يتكون من روح وجسد. والروح تتوجه بالولاء نحو خالقها, والذي تظهر سلطته في الارض من خلال الكنيسة , اما الجسد فيتوجه بولائه الى السلطة الدنيوية ممثلة في الحكومة الامبراطورية. وانطلاقاً من هذه الفكرة اصبح الناس يجدون انفسهم امام خيارين أما أن يطيعوا الله وسلطته ممثلة في الكنيسة وأما أن يطيعوا الحاكم أو الامبراطور . وظهرت الافكار والمفكرين للدفاع عن كل جهة وتبلورت هذه الافكار فيما بعد الى هيئات نظامية وحصل توزيع للسلطة داخل المجتمع وخرجت الى الوجود (نظرية السيفين او ازدواج السلطة) التي تعني أن هناك سلطتين هما السلطة الروحية المتمثلة بالكنيسة والسلطة الزمنية المتمثلة بالدولة أو الحاكم مما أدى بالتالي الى صراع بين هاتين السلطتين حول من يملك السيادة المطلقة تميزت فترة العصور الوسطى في اوربا بالصراع الحاد بين الكنيسة والدولة ممثلة بالامبراطورية ومحاولة كل منهما مد نفوذها الى مجال الاخرى للسيطرة عليها واحتوائها, واستمر هذا الصراع لفترة طويلة الى ان بدأت الدولة القومية بالظهور. وبدأ دور الكنيسة بالتراجع مرة اخرى وقد ظهر على طول هذه الفترة مجموعة من الكتاب والمفكرين والقديسين, أحدثوا خلالها نقلة نوعية في حركة الإصلاح الديني. الكلمات المفتاحية: (الدولة , المسيحية , السلطة , الحرية , القانون , الكنيسة)

Abstract

Christianity emerged as a religious movement with its own system independent of the state. It was responsible for spiritual matters and sought to liberate humanity from sin. It viewed the state as an independent institution deriving its authority from God, thus requiring the Church to submit to its authority. It is noteworthy that thinkers during this period did not consider politics as an independent science. He continued to study within the religious lessons, through the Church Fathers' attempts to clarify the relationship between religious and secular authority, but with the Church's growing role, as we mentioned before, and its enjoyment of power that rivaled that of the Emperor The Church introduced the concept of "dual loyalty," which revolves around the Christian's obligation to submit to a kind of dual loyalty stemming from the dual nature of humanity, comprised of spirit and body. The spirit directs its loyalty towards its Creator, whose authority on earth is manifested through the Church.. The body, however, directs its allegiance to secular authority, represented by the imperial government. Based on this idea, people found themselves faced with two choices: either to obey God and His authority, represented by the Church, or to obey the ruler or emperor Ideas and thinkers emerged to defend each side, and

these ideas later crystallized into formal institutions, resulting in a distribution of power within society and the emergence of the "Two Swords Theory" or "Dual Power," which means that there are two authorities.. They are the spiritual authority represented by the church and the temporal authority represented by the state or the ruler, which consequently led to a conflict between these two authorities over who possesses absolute sovereignty. Moreover, the medieval period in Europe was characterized by a fierce conflict between the Church and the State, represented by the Empire, and each trying to extend its influence into the other's sphere in order to control and contain it. This conflict continued for a long time until the nation-state began to emerge. The Church's role began to decline once again, and throughout this period a group of writers, thinkers, and saints emerged, bringing about a qualitative shift in the religious reform movement.

Keywords: (State, Christianity, Authority, Freedom, Law, Conflict)

المقدمة

على الرغم من المحاولات الكثيرة في فهم تاريخ الفكر المسيحي لاسيما في العصور الوسطى وعلاقتها بالدولة، إلا أن هذه الاوضاع تبقى محدودة بابعادها السياسية والدينية، اذا لم يكن التعامل معها وفق مقتضيات العصر الحديث، لكون الكنيسة في العالم الحديث تعد مؤسسة تطوعية محدودة العضوية، محدودة المهام، وتعد الدول الحقيقية القائمة كهيئة فاعلة تقوم على كل كبيرة وصغيرة في الامور الحياتية للمجتمع داخل اطارها. أما الكنيسة في العصور الوسطى المبكرة فكانت القوة الحضارية الرئيسية في أوروبا الغربية، فقد قدمت القيادة للشعب، وكادت ان تقوم مقام الدولة في كل ميادين ادارتها، إذ كان للكنيسة قانونها الخاص بما يعرف باسم (القانون الكنسي) وكان يتبع ذلك القانون نظم ادارية لتعزيمه، وكانت تلك القوانين تمارس بشكل مباشر على الكثير في المجتمعات فالزواج وكل مايتعلق به كان يقع تحت سلطة الكنيسة، حتى عملية تقليد المناصب والتوصية بها كان للكنيسة التأثير الاكبر فيها خلال القرن السادس عشر الميلادي ، وعلى أثر انتشار العقيدة المسيحية، وتركيزها على الروح دون الجسد ظهرت الأفكار السياسية التي تتادي بأن كل سلطة مصدرها الله ، وقد منح الله الامبراطور السلطة الزمنية المادية ، ومنح البابا السلطة الروحية ، وأن الدولة مؤلفة مثل الإنسان من جسم وروح، ولما كانت الروح هي المهيمنة على الجسم ، على نفس النحو يجب أن تكون سلطة البابا الروحية فوق سلطة الإمبراطور المادية .إن فكرة الدولة لم تجد مكانها في المسيحية، لذا اقتضت تعاليمها على الشؤون الروحية فكانت دينا فحسب، ولهذا ما يبرره، إذ كانت الكنيسة ترهب دائما جانب القائمين على السلطة الزمنية وتوجس خوفا من محاولتهم النزوع إلى وقف انتشار الدين، أو الأضرار بالقائمين عليه، لذلك حاولت أن تنزع هذه السلطة لتحقيق الأهداف المسيحية الكبرى وهي انتشار الدولة العالمية، دولة الله في الأرض وعلى رأسها الكنيسة، وهذا يبرره ما شهدته الديانة المسيحية من تاريخ طويل من الاضطهاد ، ولهذا كانت المسيحية متأثرة بهذا المنهج .أحدثت إسهامات المفكرين المسيحيين في بداية القرن الثامن عشر تحولات هامة في تطوير مفاهيم الحداثة السياسية، حتى لاتبدو هذه التحولات جارية في معزل عن الفكر الديني، حيث لم يمنع التجذر في الميراث المسيحي والإنتماء الى الروح الدينية بقيام العديد من المفكرين بدعم مبادئ الحداثة السياسية، لاسيما بالحث على الفصل بين الدين والدولة.

المبحث الأول : مفهوم المسيحية

١- التسمية كلمة المسيح مشتقة في العربية والعبرية من الفعل (مَسَحَ) والمقصود انهم كانوا يمسحون الكاهن أو الملك بالزيت كناية عن تعيينه في المنصب وتحميله مسؤولية الحكم ، فيصبح بذلك مسيحا ، ثم صار المسيح لقباً للشخص المختار لمنصب المسؤولية دون ان يتم مسحه بالزيت بالضرورة ، وعيسى (عليه السلام) لُقّب مسيحاَ بمعنى ان الله تعالى هياه للبعثة، وهو المسيح الذي كان اليهود ينتظرونه، أي المسيح المنتظر بالذات^(١) كما عرف اتباع عيسى (عليه السلام) وتلاميذه بالمسيحيين ، فالتسمية بالمسيحيين لم تكن معروفة في عهد المسيح (عليه السلام)، بل اطلقت أول مرة على بولس وجماعته من قبل الوثنيين، وان صفة المسيحيين اطلقت لأول مرة من جانب المشركين، إذ ميزوا بينهم وبين الطائفة اليهودية الأصلية^(٢) بينما طائفة النصارى كانت تطلق على الفئة التي تبعته أي المسيح وهي لاتزال في نطاق اليهودية حتى اننا نراها تؤدي شعائر عبادتها في الهيكل في اوقاتها المعينة ، وهذا ينفي الظن الشائع ان المسيحية هي النصرانية. ثم انحسرت النصرانية الاولى تدريجياً ، وسادت المسيحية التي تشكلت عقائدها عبر محطات تاريخية متعددة ، اذ قبلت الاضافات والانحرافات وشرعتها ، واقرتها عبر المجامع الكنسية ، واصبح بيدها السلطان والقرار^(٣). ومنذ وقت مبكر اصبحت لفظة المسيحية هي الاكثر تداولاً في اوساط الباحثين والمؤرخين ، بل بمرور الايام لم يعد هناك فرق بين التسميتين من جهة المدلول ، فاصبح المؤرخون والباحثون يتحدثون في كتبهم وابعائهم عن النصرانية بوصفها هي المسيحية ، وبناءً على ذلك صارت كلمة النصرانية أو المسيحية تخص شريعة عيسى وما تفرع عنها^(٤).

٢- **النشأة:** نشأت المسيحية حوالي عام ٢٧ م , وبدأت بالانتشار في وقت ازدهار الامبراطورية الرومانية , حيث كانت بداية انتشارها بين صفوف الطبقات لكن بعيداً عن الحياة السياسية , وبقي الوضع كذلك الى ان اعترف الامبراطور قسطنطين (٣٠٥ - ٣٢٧) بالمسيحية كديانة رسمية للامبراطورية من خلال اصداره مرسوم ميلان عام ٣١٣ م , وتزايد دور الكنيسة^(٥) مع ضعف الامبراطورية وتناقصت سلطة الاباطرة, حيث اصبحت سلطة الكنيسة موازية لسلطة الامبراطورية^(٦). وفي هذا الوقت نشأت حول الصراع بين الكنيسة التي يمثلها البابا والدولة التي يمثلها الامبراطور كثير من النظريات السياسية التي قام بترويجها اصحاب المصالح من مناصري الكنيسة لتدعيم سلطانها ونفوذها على اساس ديني وقانوني معاً^(٧), أعطت للبابوية مرتبة اسمى من الامبراطورية, ومنها ما تعرف بإسم (نظرية السيفين) وخلصتها ان الله سبحانه وتعالى له ملك الدين والدنيا, وبيده سيفان مسلولان , احدهما يمثل سلطانه على الارواح, والآخر يمثل سلطانه على الابدان , أي ان احد السيفين يقوم على الحكومة الدينية بينما يقوم الآخر على الحكومة الزمنية, وبعد انتشار المسيحية في روما على يد القديس بطرس احد تلامذة المسيح , سلمه الله كلا هذين السيفين, فأعطى بطرس سيف الارواح للبابا, وسيف الابدان للامبراطور, ولما كانت الروح تفوق الجسد في تلك الازمان, التي هيمنت فيها الكنيسة في الغرب على مصائر الناس ومقدراتهم فقد ترتب على ذلك تفوق البابوية على الامبراطورية^(٨) وكذلك النظرية التي تعرف بإسم (هبة قسطنطين) وتتلخص في ان بعض المتحمسين للبابوية ذكروا ان الامبراطور قسطنطين قد ابتلي بمرض الجذام الذي لم يشف منه الاً بصلوات البابا سلفستر الاول (٣١٤ - ٣٣٥) فكافأه قسطنطين على نعمته بإصدار قانون يبيح للبابا لبس التاج واستعمال الصولجان كالأباطرة تماماً, كما منح الاساقفة وكبار رجال الدين في روما نفس الامتيازات التي كان يتمتع بها شيوخ الامبراطورية القديمة , وحتى لا تتأثر سلطة البابا بوجود شخص الامبراطور في روما , فقد تركها قسطنطين للبابوات وشيد لنفسه عاصمة جديدة في الشرق عرفت بالقسطنطينية, ثم عهد للبابوات بحكم روما واطاليا كلها^(٩) وجدير بالملاحظة أن سلطة الكنيسة مرت بمرحلتين هما : المرحلة الأولى : أن فكرة الدولة لم تجد مكانها في المسيحية , لذا اقتصر تعاليمها على الشؤون الروحية فكانت دينا فحسب , ولهذا ما يبرره, إذ كانت الكنيسة ترهب دائماً جانب القائمين على السلطة الزمنية وتوجس خوفاً من محاولتهم النزوع إلى وقف انتشار الدين, أو الأضرار بالقائمين عليه, لذلك حاولت أن تنزع هذه السلطة لتحقيق الأهداف المسيحية الكبرى وهي انتشار الدولة العالمية, دولة الله في الأرض وعلى رأسها الكنيسة, وهذا يبرره ما شهدته الديانة المسيحية من تاريخ طويل من الاضطهاد, ولهذا كانت المسيحية متأثرة بهذا المنهج منذ رجالها الأوائل, وهذا واضح في خطاب القديس بولس للرومان, إذ عبر عن عمق ما جاء به العهد الجديد من الله, وللسلطين مكانة هي مرتبة من الله. ولذلك يلزم أن يخضع له ليس بسبب الغضب فقط, بل أيضاً بسبب الضمير, إذ هم خدم الله مواطنون على ذلك فأعطوا الجميع حقوقهم^(١٠) ولكن بعد اعتناق القيصر المسيحية, بدت الكنيسة تخشى سلطته الزمنية لتشمل الدينية كما كان متعارفاً عليه قبل المسيحية , هناك انقسمت الكنيسة إلى قسمين: القسم الأول: يذهب رجالها إلى أن الكنيسة جزء من الدولة وليس الدولة جزءاً من الكنيسة, أي خضوع الكنيسة يكون للدولة, والقسم الثاني: يرى أن مسائل الدين تخص القساوسة والقيصر جزء من الكنيسة, ولا يعدوا أن يكون ابناً من أبناء الكنيسة, شأنه في ذلك شأن سائر المسيحيين^(١١).

المرحلة الثانية: وهي المدة التي قويت بها سلطة الكنيسة وسلطة البابوية وهذا يشمل ثلاث مستويات:

المستوى الأول: المستوى الديني وهو ما تمثله القوة الدينية المرتبطة بالإسرار المقدسة برمتها. المستوى الثاني: التشريعي (القانوني), أصبحت الكنيسة مصدراً للقانون ومسؤولة عن تشريعه. المستوى الثالث: التعليمي , وذلك عندما أصبحت هي الراعية الأولى لتلك المدارس الدينية وبالتالي المحركة لها , وما تخرجه من رجال دين يهتمون بالفكر والأدب ولا بد أن يكونوا مرتبطين بالكنيسة بوصفها السلطة الزمنية , فهي تراقب مدى التزام السلطة الزمنية (الدولة) بالقانون , لان الكنيسة هي التي تجسد الإرادة الإلهية^(١٢) أدى هذا إلى إخضاع الفرد لأنظمة سياسية تابعة للدولة , وأخرى دينية تابعة للكنيسة , فمن خلال المسوغ الديني القائم على حق مقاومة الجور فالأمير مكلف بمراعاة القوانين الإلهية لأنه يتلقى سلطانه من الله , والكنيسة مكلفة من قبل الله بالإشراف على مراعاة تلك القوانين , ومن ثم مراقبة سلوك الأمراء ومراعاتهم للقوانين الإلهية^(١٣). وقد ظهرت سلطة الكنيسة مجسدة بسلطات البابا, وقد ظهرت تلك السلطة بفعل ضعف السلطة الزمنية السياسية التي سقطت تحت رماح البرابرة سنة ٤٧٨ م , وعدم قدرة البرابرة على قيام سلطة مركزية فأزالت الصفة المركزية لروما مما أدى إلى ظهور سلطة الكنيسة التي أصبحت تمثل الهيبة للثقافة القديمة في زمن غابت فيه لدى الغزاة, ومن ثمة تحالفت الكنيسة مع الأمراء, والإقطاعيين ضد السلطة المركزية , وأدى هذا إلى أضعافها ومن ثم ساهمت ظروف معينة في قوة الكنيسة منها: إن الإقطاعيين كانوا مسيحيين ومن ثم يشعرون بتبعيتهم للمسيحية العالمية , أسهم هذا في قوة الكنيسة وضعف الدولة المركزية بشكل جعل كل الإقطاعيات تؤدي ما عليها من معونات وضرائب إلى الكنيسة التي حلت محل السلطة الزمنية^(١٤). (المصدر نفسه).

طالب كل من مارتن لوثر (Marten Luther)^(١٥) وجون كالفن (John Calvin)^(١٦) المواطنين بان يضمروا ويعلموا ولاءً للدولة، وان يحترموا جهودها في حفظ النظام، فقد رأى لوثر انه لو كان الناس جميعا تدفعهم وتحركهم كلمة الرب، لما كانت هناك حاجة الى دولة لفرض النظام وتكريس القيود، وادف قائلًا ان المسيح اعترف بالسيف ولكنه لم يحتج الى استخدامه في ملكوته، ولكنه أي لوثر اعتقد ان من يعيشون بكلمة الرب ، أي المسيحيين ، لا يمثلون سوى اقلية في هذا العالم، ولان معظم الناس غير مدفوعين بالتقوى المسيحية، فلا حاجة من وجود دولة ، تستخدم قوتها لضمان الامتثال للقانون، وكذلك حفظ النظام بما يكفي لحماية حياة وممتلكات الافراد^(١٧) لم يكن كالفن أقل من لوثر عداءً لغير الواقعيين ينشدون تحرير المسيحي من النظام السياسي التقليدي وفضله انه عارضهم ببناء اكثر عقلانية، وبالتالي فعالية من السلطة الدستورية اللوثرية وكتاب كالفن (المؤسسة المسيحية) يتضمن صيغاً ذات رنين لوثر يدير حول ضرورة الخضوع للحكم الذي يأتي من الله، وللحرية المسيحية التي تتلائم تماما مع العبودية المدنية، ان الانتقال من القانون الى الايمان يتطلب تغيير الخطة، ولكن كالفن الذي يصر على الاستمرارية بين العهد القديم والعهد الجديد يقيم نوعا من الوحدة بين الروحي والزمني، والمسيحي يجب الا يعتبر نفسه كغريب في هذا العالم وضعته مشيئة الله حيث هو^(١٨). اندفع مارتن لوثر بكل قواه ليعطي الفكر المسيحي معناه الحقيقي، من خلال قيامه بنشر كتابين أساسيين في ألمانيا عام ١٥٢٠ هما: (نداء الى النبلاء المسيحيين أبناء الأمة الألمانية)، و (بحث في حرية المسيحي) كما نشر عام ١٥٢٣ النص الرئيسي الهام من وجهة النظر السياسية وهو (بحث في السلطة الزمنية) وفي كتابه (بحث في حرية المسيحي) يقدم عرضاً قوياً للمبادئ الأساسية ، فالمسيحي عندما يحيا حسب الايمان ، هو حر ، ومطلق من كل قانون ، ومن كل امر ، انه كاهن وهو ملك ، لكن هذه المملكة لاعلاقة لها بهذا العالم ، فالحرية المسيحية ، بما انها روحية وداخلية على نحو خالص ، ليس لها أي معنى سياسي ، وفي النداء الى طبقة النبلاء ، الذي يلخص بمهارة شديدة شكاوى ألمانيا المادية والمعنوية من روما ، يقترح لوثر اصلاحات كنسية مثقلة بالانعكاسات السياسية، اذ ان الغاء الدولة الدينية يقود الى توسيع اختصاصات السلطة الزمنية ، " يجب ان ندع السلطة تمارس عملها بحرية بعيدة عن العراقيل خلال العالم المسيحي برمته "، وانه ليعود للسلطات الامبراطورية ان تحققت الاصلاحات الضرورية في الكنيسة، لاسيما عن طريق المجتمع^(١٩) غير ان فكر مارتن لوثر من خلال ما ذكره يعد تجاوزاً لحد له ، إذ بالنسبة اليه تعدو ماتفوق الحياة الروحية الحياة الدنيوية ، كذلك تفوق السلطة الروحية السلطة الزمنية ، ويوضح كتابه (بحث في السلطة الزمنية) هذا التصور ، فالسلطة الروحية هي قضية المسيحيين الحقيقيين، لايشكلون جماعة متميزة عن المجتمع الخاضع للقوة الفاسدة للسلطة ، اذ ان الكنيسة الحقيقية هي الكنيسة غير المنظورة ، إذ تُبْشَرُ الملاً جميعاً بالإنجيل، الا انه يجب على الناس جميعاً ان يخضعوا للقانون الزمني، وهذا بطبيعة الحال تفريق دقيق بين الصعيدين اللذين يتطابقان مع ذلك ، لأن الفكر المسيحي لا يؤلف الا هيئة واحدة، تشمل السلطة الزمنية التي تستطيع ان تؤثر على المؤسسات وعلى الناس لاعلى النفوس ، وتظهر الكنيسة المنظورة التي تخضع لوصاية هذه السلطة الزمنية ، بانها تجسيد ضروري للكنيسة غير المنظورة ، لكنه تجسيد غير صالح بالضرورة ، اذ تظل حرية الفكر الفردية غريبة عن العلاقات الاجتماعية التي يحكمها القسر، بل العنف، ان الله يثني على السيف، وحيث ان الانسان عندما يُرَدُّ الى نفسه ذاتها، لا يكون الا خطيئة، فان مجتمع البشر ليس في الخلاصة، الا مجتمع وحوش لا بد من قمعها؛ فليس هناك من قيمة روحية في السياسة، حتى ولا في صورتها المثلى^(٢٠) من هنا نجد أن إيمان الافراد عند لوثر لا بد ان ينشأ عن ضميرهم وإرادتهم ، على خلاف اوغسطين الذي لم ير الدولة الا بصفاتها قادرة على حفظ النظام ، ومجرد جزء من مدينة الارض الفاسدة ، رآها لوثر مساهما ضروريا في مساعدة الناس في نيل الحرية من الكنيسة الكاثوليكية ، فهو لم يكن معنيا بمجرد حماية الناس من الكنيسة الكاثوليكية فحسب ، بل ايضا بتأمين النظام السياسي ، ولمنع تدمير آلة المجتمع فقد حُولت الدولة مهمة الهيئة لدعم النظام ، واذا مانجحت فسيكون من شأنها عندئذ ان تساعد في تأمين آمال الكنيسة التي اعيد تشكيلها من جديد ، والتي نادى بها لوثر ، باتخاذ هذه المقاربة اعتقد لوثر ان على الدولة ان تحمي مذاهب الكنيسة ، وذلك في زعمه ان الحكومة في استطاعتها ان تنكر على الشخص حقه في ان يشك في الافكار الرئيسية للعقيدة المسيحية^(٢١) أما كالفن فقد اعتقد ان الحكام ماهم الا ممثلين للرب، منتمين ينفذون غضبه على من يرتكب الشر، والمواطنون المدنيون المسيحيون هم وكلاء الرب، وبذلك يجب دائما ان يدافعوا عن شرف الرب، فالدولة ليس عليها مجرد حماية الممتلكات وحفظ السلام، وتأمين العدالة فحسب، بل من واجبها أيضاً ان تتأكد من عدم انتهاك قانون الرب، وتدنيسه بالتجديف على الملاً، وإنما حياة الدولة للسلطة كانت لإعلاء أهداف ومذاهب دينية، اضافة الى ذلك ان الكنيسة والدولة من شأنهما أن يصبحا شريكين في الاحتفاظ بما يكفي من سيطرة وسلطة على الافراد لضمان المحافظة على السلوك المدني ، وايضا احترام العقيدة الدينية ، وهنا ذكر فولن في كلا العالمين يحمل كالفن الانسان على ان يكون صنيعا النظام خاضعا

للقعود، وتحت سيطرة السلطة، وبرؤيته هذه رفض كالفن ان يتاح للأفراد الطعن في المقدمات الاخلاقية التي قامت عليها رؤيته للدولة والكنيسة، ومن ثم كان من شأنه ان ينكر الحرية الفكرية، مثلما انكرها لوثر^(٢٢). أما الكنيسة في نظر لوثر يجب ألا تحصل على سلطات سياسية وقانونية خاصة بها، فإذا كان الخلاص يأتي من خلال الإيمان وحده فإن الفكرة القديمة لكنيسة تعمل كوسيط للحصول على الخلاص يجب أن تختفي. والكنيسة، كما تشير الكلمة اليونانية ليست إلا شعب الله، أو بمعنى آخر مجلس أو تجمع المؤمنين. وهي لا تتعلق إلا بأعضاء هذا المجلس أو التجمع. وفي هذا الحالة كل المؤمنون لديهم صفة روحية ولديهم القدر على مساندة أخوتهم روحياً، وعليه ليس هناك رجل دين، بل الجميع يحملون هذه الصفة، ويقصد هنا انعدام الوصاية الدينية من أي شخص آخر^(٢٣). نجد أن الكنيسة البابوية ليس من حقها الإدعاء بوجود أية امتيازات لها وليس لديها حق بالحصول على الأموال. كما لا يمكنها الحصول على سلطات قانونية وقضائية خاصة تضاف لسلطات الدولة وتكون بهذه الحالة سلطة أخرى ذات نفوذ داخل الدولة. حتى السلطة القضائية داخل الكنيسة نفسها يجب أن تمارس من قبل سلطة زمنية وليست دينية^(٢٤) على الرغم من التماثل بين حركة لوثر وكالفن في القضايا اللاهوتية، إلا أن كالفن حاول الافادة من النظام الكنسي لتنظيم المجتمع المدني، ويجب معرفة ان المجتمع المدني المكون من الوزراء والشيوخ الزمنيين هو الجهاز المركزي، الذي بنى عليه كالفن افكاره والذين كانوا يتواجدون في كل مكان، وعندما اصدر كالفن الاوامر الكنسية لتحديد الوضع الديني الجديد لمدينة جنيف، اكد على ان السلطة منبثقة من الله ووفق الكتاب المقدس وروح القدس، وان على الكنيسة المسيحية والدولة المسيحية الخضوع لأوامر الله والسيادة الإلهية، وان الوعي العالي لأبناء الكنيسة يساهم بشكل كبير بتوجيه ومراقبة سلوك الدولة وسلوك رعاياها وان على الدولة الممثلة بالسلطة المدنية ان تطلب المساعدة من خدام الكتاب المقدس ويجب ان تعرف ان مصلحتها في اشراكهم بالإدارة العامة، وان من واجب الدولة ان تتحمل تأمين طاعة كل فرد للكتاب المقدس^(٢٥) أثارت أفكار كالفن رؤيته لسلطة الدولة جداً كثيراً، ذلك ان القول بوجود الجمع بين السلطة المدنية والسلطة الدينية، أحد أهم ادعاءات السلطة البابوية على مر العصور مشروطاً ان تكون الغلبة والإدارة للكنيسة، والفكرة ذاتها مطبقة في فرنسا ولكن السلطة الحقيقية بيد الملك، وما جاء به كالفن لا يمكن تطبيقه في فرنسا الدولة الكاثوليكية التي يمسك بسلطتها الملك الذي يعد من اعظم الملوك المسيحيين، وسلطته مرتبطة بعلم اللاهوت والكنيسة تابعة لسلطانه ومايطلب به كالفن هو العكس، وبذلك فان فكر كالفن ومحاولاته التأثير بشكل جدي في حركة الاصلاح الديني الفرنسية يعد تهديداً للسلطة الملكية في فرنسا^(٢٦).

٢- **الكنيسة والدولة القومية في انكلترا:** كان تأسيس كنيسة انكليزية إثر الانفصال عن روما بمثابة البيعة للملك لأن يكون رأس الكنيسة، فالمفترض ألا تشكل الكنيسة والدولة عالمين متميزين، بل من الواجب أن يشكلوا وحدة مشتركة، وقد اعتقد مؤيدو هذا الرأي، كما يشير سابين أنه من الواجب ان نعطي من شأن الحياة الدينية، ليس وفق منظور توما الاكوينى (Thomas Aquinas)^(٢٧) عن طريق الكنيسة الكاثوليكية المحتضنة للجميع، بل عن طريق حكومة قومية مسؤولة عن كنيسة قومية، في تلك الحالة سيكون الملك والبرلمان الذي سيتيح له الملك المشاركة في تلك الامور، هما المحددان للمذاهب والمعتقدات الدينية^(٢٨) أقبل هذا المنظور بالطبع بمعارضة بعض الجماعات، إذ واجهت الكنيسة الانكليزية مطالب من الجماعات الدينية كاثوليك وكالفانيين ومستقلين كل منهم أراد استقلال كنيسته عن الدولة وتدخلها، فقد دافع الكاثوليك عن الاستقلال الروحي عن الدولة بحيث يمكنهم الاعتراف بالسلطة القضائية للبابا في الامور الدينية، بينما رفض الكالفانيون ان يتأسس شخص علماني كنيستهم، ونادوا بانفصال الكنيسة عن الدولة، ولكن ليس بمفهومنا اليوم الذي يجعل من الدولة مؤسسة علمانية ليس من شأنها دعم أو اعلاء ديانة معينة، بل اعتقدوا انه يجب ان يتحرروا من تدخل الدولة لكي يقرروا المذاهب الخاصة بحياة اخلاقية ودينية، وتوقعوا ان الدولة ان تجعل هذه المذاهب إلزامية، اما المستقلون فقد دفعوا ايضا بضرورة عدم التدخل في الشؤون الدينية سواء من قبل الدولة أو الكنيسة القومية بحيث يمكنهم ارساء مجتمعاتهم الدينية^(٢٩). لقد دفع توماس هوبز (Thomas Hobbes)^(٣٠) بأهمية وجود كنيسة قومية، وأن السيادة المدنية التي قد تكون الملك أو المجلس، يجب ان يكون لديها سلطة على الحياة أو المجتمع الديني، فالحقيقة ان الكنيسة يجب ان تخضع لقوة وسلطة السيادة المدنية التي يمكنها وضع القوانين المرتبطة بكل من العالمين عالم الحكومة وعالم الدين، فالسيادة المدنية يمكنها تحديد نوع التنظيم، والترتيب الكنسي الذي سيكون مسؤولاً عن الحياة الدينية في المجتمع، وأياً كان النظام المختار لتوجيه الحياة الدينية؛ لا بد أن يوضع في الحسبان ان السلطة المدنية لها السلطة العليا على شؤونها، فعلى سبيل المثال يمكن للسيادة المدنية ان تلزم الدولة بأجمعها باعتناق المذهب الكاثوليكي، ولكن اذا حدث ذلك يجب ان يظل البابا تحت سلطة السيادة المدنية، او عندما تقيم السيادة المدنية كنيسة مركزية برئاسة مجلس من الرعاة تحتفظ السيادة المدنية بسلطة كاملة على الكنيسة فيما يخص تعيين شارحي الكتاب المقدس، وتحديد المناصب، والسلطات الخاصة بشؤون الكنيسة، وتحديد كيفية فرض الضرائب على

الناس لدعم الكنيسة، بل ربما تحدد السيادة المدنية أيضاً مذهباً دينياً، بنية خالصة مفادها إيجاد المذاهب المساعدة على حفظ السلام داخل المجتمع، بل ويمكنها تعيين القساوسة^(٣١).

الصحة الثالث : الدولة والكنيسة في أوروبا الغربية :

تعد الكنيسة في العصور الوسطى القوة الحضارية الرئيسية في أوروبا الغربية ، فقد قدمت القيادة للشعب ، وكادت ان تقوم مقام الدولة في كل كبيرة وصغيرة ، حتى ان ارباب الملك والسيادة كانوا احيانا لايقطعون امراً إلا بمشورتها وإرادتها^(٣٢) كان للكنيسة قانونها الخاص بما يعرف بإسم (القانون الكنسي)، وكان يتبع ذلك القانون نظم ادارية لتعزيزه، وكانت تلك القوانين تمارس بشكل مباشر على الكثير من النواحي الحياتية عند المجتمعات، فالزواج وكل مايتعلق به كان يقع تحت سلطة الكنيسة، حتى عملية تقليد المناصب والتوصية بها كان للكنيسة التأثير الأعظم فيها، وقد كانت كل التشريعات الأخلاقية من سلطة الكنيسة التشريعية، وكانت هي المنفذة ادارياً لكل العقوبات الناشئة عن الإخلال بتلك التشريعات^(٣٣) كانت القوانين الكنسية في العصور الوسطى تستمد في اغلبها من التقاليد التي كان يعيش عليها الناس، وللكنيسة نصيب في ذلك وكل قانون كنسي يُستحدث من قبل بابا وأسقف، يعود مردوده أصلاً للعرف السائد في تلك المنطقة التي كان يسودها التأثير الكنسي، لذا فقد كان العرف هو السيد، والعرف الكنسي هو العرف الشعبي بلا تغيير ولا تجديد. والمجلس الكهنوتي بمثابة الكينونة الادارية القائمة عليها، لكنه لايمكن القول بأنهم هم وحدهم من كانت لهم القوة المطلقة في أخذ القرار وصياغته وعدم مراجعتهم فيه^(٣٤) كان التطور الأهم للكنيسة في العصور الوسطى هو التطور الاقليمي النظامي للكنيسة، أي توحد الكنائس والمؤسسات الدينية تحت نظام واحد في اكثر من بلد في أوروبا، وبهذا فان حكومة المجتمع المسيحي لم تكن تقتصر على مجمع كنسي واحد في مكان واحد، لكنها كانت تدار تحت مقاييس أعم واشمل عن طريق التكتلات الأبرشية في مناطق مختلفة من أوروبا، وكانت تلك التكتلات لها مركزية واحدة هي المجمع الكنسي الأكبر، وكانت الكنيسة وبالتحديد في أوروبا الغربية واعية تماماً بأن ذلك التوحد المسيحي يسير تحت مركزية الكنيسة الرومانية، أي ان الكنيسة الغربية كانت تؤمن وتطبق قوانين التسلسل الاداري فيها ابتداءً بالأبرشية فمروراً بالأقلمة الكنسية ثم انتهاءً بالكنيسة الأعظم ألا وهي كنيسة روما^(٣٥) وكانت الكنيسة تحكم بقوانين امبراطورية فيما يتعلق بالوظيفة التي أوليت له من قبل الحكومة هذا من جانب، ومن جانب آخر كان حكم الكنيسة دينياً من خلال النظم الروحية التي كانت تسودها^(٣٦)، وفي المدة الواقعة بين القرن التاسع ونهاية القرن الحادي عشر تغيرت أحوال الكنيسة، نتيجة حصول الادارة البابوية على موارد مالية ضخمة من الضرائب والرسوم التي كانت تدفع الى الكنيسة التي اصبح فيها البابا أقرب ان يكون نبياً رومانياً، لاسلطان له على بلدان غرب اوربا^(٣٧).

١- الدولة والكنيسة في عهد فرانسوا الأول (١٥١٦ - ١٥١٨) اهتمت فرنسا بشكل كبير بحركة الإصلاح الديني لاسيما بعد تتويج فرانسوا الأول الذي ورث العرش الفرنسي بعد وفاة عمه لويس الثاني عشر سنة ١٥١٥، إذ كانت للملوك الفرنسيين علاقة حسنة مع السلطة البابوية المتمثلة بالكنيسة الكاثوليكية، حيث أظهرت جهوداً واسعة لغرض مساندة الملكية وتعزيز قوتها على حساب أمراء الإقطاع في فرنسا، وانها أعلنت ان الملك الفرنسي يعد شخصاً مقدساً بإستطاعته شفاء المرضى بالمسح على رؤوسهم، كما وأقرت ان هذه القدسية موروثه في الملوك، وأكدت بدورها على الإهتمام برسوخ فكرة ان طاعة الله تستوجب طاعة الملك^(٣٨) وجدير بالملاحظة ان الطقوس الدينية التي يمارسها الفرنسيون أثناء تتويج الملك الفرنسي كانت تتميز عن غيرها من البلدان الأوروبية، ويبدو جلياً على طابع القدسية هذه من خلال تتويج الملك فرانسوا الأول، فأصبح يشار بمصطلح المقدس لحفل التتويج في فرنسا، رغم معرفة ان مصطلح التتويج يطلق عادة عند تتويج الملوك في مختلف الدول الأوروبية، والمعناد ان يقام حفل التتويج في الكاتدرائية الرسمية في باريس بحضور الكرادلة ورؤساء الاساقفة والنبلاء، يبدأ الملك فيه خطاباً دينياً يؤكد من خلاله على مسؤوليته الدينية تجاه الكنيسة وجميع رعاياها، ويؤدي اليمين الذي ينص على الحفاظ على القوانين والامتيازات الكنسية ويتعهد بالدفاع عن جميع الرعايا الخاضعين لحكمه والحفاظ على السلم الاهلي وتأدية العبادات بحرية، والتصدي للهرطقة وللمعارضين للمبادئ الكنسية الكاثوليكية، وبعد اداء القسم يتم صب الزيت المقدس على رأس الملك بواسطة رئيس الاساقفة^(٣٩) ووفقاً للتقاليد المتبعة، فان على الرعية التسليم بفكرة الولاء المطلق والاعتقاد بقدسية الحاكم، لأنه يمتلك صلاحية دينية مقدسة، ويتبع التعاليم الإلهية فضلاً عن دوره في الأمور الدنيوية، وضرورة الحفاظ على قدسية الكنيسة الكاثوليكية، وأطلقت البابوية على الملوك الفرنسيين لقب الملوك المسيحيون العظام ، والشائع بين الرعايا ان الملوك الفرنسيين لم يتم فرضهم من الله بل إنما هم أنفسهم إله^(٤٠) ويمكن القول بأن دور الكنيسة الكاثوليكية لم يقتصر على المبادئ القيادية فحسب، بل كان لها دور مهم وحيوي في حياة دور مهم رعاياها المسيحيين المنتشرين في البلدان المختلفة لاسيما فرنسا، إذ تعد الكنيسة الكاثوليكية بأن مهمتها إيصال رسالة عالمية، تتعدى التدخل في شؤون المجتمع المختلفة، تستند في منهجها على التعاليم في العهد القديم والجديد وعلى ما سنّه القديسين الأوائل والتقاليد المتوارثة عنهم ، وجوهر العقيدة الكاثوليكية مدارها الخطيئة الأولى للنبي آدم (عليه السلام) عندما عصى ربه فعوقب بالهبوط إلى الأرض وأصبحت

خطيئته متوارثة في نسله، وإن مهمة جميع الرسل قبل من الخطيئة الأولى والتمهيد ظهور السيد المسيح (عليه السلام) الإعداد لإنقاذ البشرية لظهور السيد المسيح، واعتمدت الكنيسة الكاثوليكية في عملية الإنقاذ على طقوس دينية يشار بالأسرار السبعة والتي اتخذت صبغتها النهائية على يد بطرس لمبارد أستاذ علم اللاهوت سنة ١١٦٣ في كتابه الآراء وعن طريق هذه الأسرار أرتبط مصير الفرد بالكنيسة وتعاليمها من الولادة حتى الموت، وبمرور الوقت زادت مكانة السلطة البابوية في النظام الكنسي و أصبحت المرجعية الوحيدة المهيمنة في شرح أصول العقيدة، وامتازت بتنظيم كنسي اقليمي للحد من سلطات الملوك والأمراء والنبلاء، قسم السلك الكهنوتي الى قسمين السلك الكهنوتي العلماني لإدارة الأعمال والسلك الروحاني ومهمته الوعظ في الأديرة والتبشير والانتقطاع عن ملذات الدنيا^(٤١). الى جانب ذلك كانت للسلطة البابوية ممتلكات واسعة في ايطاليا ومناطق أوروبية أخرى بعد ان لجأت إليها المؤسسات الكنسية والديرية للدخول تحت حمايتها في مقابل دفع الضرائب، ولهذا قام الكثير من أمراء الإقطاع بأسلوب تسليم الأراضي الى البابوية بشرط أن يتسلمها من البابا كإقطاع وبذلك يصبح تابعاً أقطاعياً للبابا ويضمن الحماية وعدم تدخل أمراء الإقطاع في شؤونه، وبالنتيجة أصبحت لدى السلطة البابوية أموالاً طائلة تجبى عن طريق الضرائب المختلفة لاسيما عند التجهيز للحملات الصليبية وكذلك ضريبة العشر التي فرضت على ممتلكات ومحاصيل المسيحيين، حينها دخلت البابوية في صراع طويل مع الملوك وأمراء الإقطاع في أوروبا لكي تدافع عن أحققتها في قيادة العالم المسيحي وان على الملوك ان يتبعونها وليس العكس، واتسمت الكنيسة بجعل الطقوس موحدة واعتمادها على التراث في حالة الضرورة وكانت هناك ارتباطات غير وثيقة بين العقيدة والممارسة بين رجال الدين والعلمانيين على حد سواء^(٤٢) يظهر مما سبق ان هذا الاستعراض لمكانة الكنيسة الكاثوليكية لمعرفة مدى صعوبة أي حركة إصلاحية تحاول المساس في أصول العقيدة ولاسيما الأسرار السبعة، وان أي محاولة بهذا الاتجاه سوف تواجه من السلطة البابوية والملوك الموالين لها ومن رجال الدين وعامة الناس الذين ربطوا مصيرهم وحياتهم وخلصهم من العذاب الأبدي بالطقوس التي تبنتها الكنيسة. حظيت الكنيسة الكاثوليكية في فرنسا بنفوذ واسع والتي أطلق عليها الكنيسة الجاليدانية وتهدف الى تقليص سلطة البابا في الشؤون الكنسية الإدارية لصالح الأساقفة المحليين والملك في فرنسا منذ منتصف القرن الخامس عشر، بعد ان أخذ الملك الفرنسي والبابا على عاتقه سنة ١٤٣٨، بتقويض مهمة التعيين للاماكن الخالية في الاسقفيات المختلفة الى اجتماع عام لرؤساء اساقفة فرنسا بمنأى عن تدخل السلطة الملكية والبابوية ونجد ان اضعاف القدسية على الملوك الفرنسيين وقفت كمانع لحماية الحريات الكنسية من تدخل البابوية، ويظهر أن إعطاء طابع ديني للملوك الفرنسيين قد أجهضت الحقوق وأعاققت ممارسة الحريات، وفي المقابل أتاحت الفرصة لهيمنة السلطة الملكية للتدخل في شؤون الكنيسة، مما دفع هذا التصرف مجلس الطبقات ومحاكم الاقاليم الى الاحتجاج ضد ممارسة السلطة الملكية المتكررة لاسيما بعد ان أصبحت هيمنة الدولة على الكنيسة أمراً واقعاً^(٤٣). (نعمه، المصدر السابق، ص ١٨٠) شهد عام ١٥١٦ تطوراً ملحوظاً في مسألة الكنيسة وعلاقتها بالدولة في فرنسا، اذ اضطر الملك الفرنسي فرانسوا الاول الى طلب المساعدة من البابا ليو العاشر (Leo X)^(٤٤) في نزاعه ضد الملك الاسباني شارل الاول (Charles I)^(٤٥)، في الحرب الايطالية فاستغلت السلطة البابوية الفرصة لاستعادة جزء من مكانتها في فرنسا من خلال اعادة العلاقة بين الطرفين وفعلاً قامت مباحثات انتهت باتفاق بولوجنا الذي وقع سنة ١٥١٦ وتعهد البابا من خلاله الاعتراف بحق الملك الفرنسي في تعيين الاساقفة ورؤساء الاديرة في الاماكن الشاغرة في جميع انحاء فرنسا، وان تكون الكنيسة الجاليدانية الفرنسية مستقلة عن البابوية وتابعة للدولة، مقابل ذلك حصل البابا على حق الاعتراض على مرشحي الملك من الذين لايملكون الأهلية لاسيما في دراسة اللاهوت والقوانين الكنسية ومنح السلطة البابوية الحق بأخذ ضريبة من الاساقفة عند تعيينهم لأول مرة^(٤٦) أعلن المجلس البرلماني الباريسي اعتراضه على اتفاق بولوجنا واعتبره تدخلاً في شؤون فرنسا الداخلية، وطالب عدد من الاساتذة المؤيدين للسلطة الملكية في كلية السوربون منح الملك حق التدخل في ادارة الكنائس باعتباره المسؤول عن السلطة المدنية والدينية وان حق الملوك في تعيين الاساقفة لم يكن وليد اتفاق بولوجنا حتى يلتزم به الملك وهو مكفول للملوك منذ عهد شارلمان وان الملك يتمتع بموقع مقدس يمكنه تحمل المسؤولية في ادارة الامور الدينية والمدنية^(٤٧) غير ان رفض المجلس البرلماني الفرنسي لم يكن موجهاً لتدخل البابوية، وانما امتد ليشمل السلطة الملكية، اذ عد الاتفاق اطلاقاً ليد البلاط الملكي في التدخل بشكل كبير في الشؤون الكنسية، والملفت للنظر عدم توقيع الاتفاق من المجلس الا بعد تدخل الملك فرانسوا وتهديده للمجلس بالقول: ((انه في فرنسا ملك واحد وليس هناك مجلس يمكن ان يعترض على سلطته))، وتم تنظيم موكب ديني في جامعة باريس في ١٨ آذار ١٥١٨ للتأكيد على رفض التدخل في شؤون الكنيسة وتعييناتها من أية جهة كانت والدعوة لضمان حرية الكنيسة^(٤٨) وبهذا فان زيادة سيطرة السلطة الملكية على التحكم في تعيين الاساقفة في عهد فرانسوا الاول أدى الى تدهور الالتزامات الروحية مابين الاساقفة بعد ان عهد الملك بتعيين اتباعه واصحاب العلاقة ببلاطه والنبلاء الذين لم تكن لهم التزامات دينية بقدر مالمهم علاقة بالبلاط الملكي واصبحت قضية التعيينات تجارية اكثر مما هي دينية، فضلاً عن ذلك ان هناك اكثر من نسبة ٦٥٪ من الاساقفة في نهاية حكم فرانسوا الاول لم

يكن ليزوروا أماكن تواجدهم، كل ذلك ساهم في تدهور مكانة وسمعة رجال الدين لاسيما بعد ان تمتع هؤلاء بامتيازات جعلت منهم الطبقة الاولى في المجتمع الفرنسي، وكان على دعاة الكنيسة الحقيقيين ان يبادروا الى الإصلاح في نضمها ومؤسساتها^(٤٩).

٢- الكنيسة والدولة والثورة المجيدة في انكلترا عام ١٦٨٨ بعد ارتقاء جيمس الاول (James I) العرش، أعلن في أول خطاب له بالإبقاء على نظم الكنيسة والدولة ، وعبر عن تقديره لتأييد كنيسة انكلترا لاعتلائه العرش ، ووعد بأن يوليها عناية خاصة ، وعند تتويجه أدى اليمين المألوفة لدى ملوك انكلترا الحديثين ، بالمحافظة على الكنيسة الرسمية وحمايتها ، حيث كان شديد الايمان بحق الملوك الالهية في السلطان ، ومتقفا مع رعاياه واتباعه كلهم حول الامور الدينية ، فالكاثوليك وكان عددهم قد تكاثر في انكلترا بعد نجاح الاصلاح الكاثوليكي بنشاط الاباء اليسوعيين ، اذ نعموا عليه لولائه الشديد للكنيسة الانجليكانية والسماح لاساقفتها بالعمل على تحقيق وحدة البلاد الدينية^(٥١) كان الملك جيمس الاول يأمل في كسب الكنيسة الانجليكانية الى جانب المصالحة والتراضي مع روما ، ولكن تصرفه المتهور قضى على هذه السياسة ، وبدلا من ذلك انتهج سياسة التوحيد بين الكاثوليك والمنشقين ضد الكنيسة الرسمية ، الامر الذي ادى الى قيام وليم بن بان يشق طريقه الى كسب الملك وحرارته ، بتقديم النصيحة له بأنه يستطيع ان يظفر بالتأييد الحار من جانب كل البروتستانت الانكليز ، فيما عدا الانجليكانيين واذا به بجرة قلم قد ألغى القوانين التي تحرم العبادة العلنية على فرق المنشقين^(٥٢) بعودة شارل الثاني (Charles II) الى لندن عام ١٦٦٠ عادت الملكية الى بريطانيا، ولعل من ابرز ما اختلف حوله الملك والبرلمان السياسة الدينية ومبدأ التسامح ، فالكنيسة الانجليكانية عادت لممارسة ضغوط قوية على المنفصلين وهم الكاثوليك للتضييق عليهم في محاولة لتحقيق وحدة الانكليز في ظل الكنيسة الواحدة الرسمية ، وكان البرلمان يجري الكنيسة في هذا الاتجاه ، ومقابل ذلك فان الملك كان يبدي الكثير من الرحمة تجاه هؤلاء راغبا في التقرب من الكاثوليك وجعلهم دعامة لحكمه وعرشه^(٥٤).

وعلى هذا الاساس رفض البرلمان عام ١٦٧٢ مرسوم التسامح الذي اصدره شارل الثاني الذي تراجع وقبل التحدي تقاديا لدخول صراع مع البرلمان لايريد احد في البلاد ، ومخافة ان يكون الملك قد اصدر قانون التسامح بهدف تشجيع الكاثوليك في وقت كانت البروتستانتية تمر في اوربا في محن متتابعة فقد اصدر البرلمان قانون الاختيار الذي يفرض على موظفي الدولة من اداريين وعسكريين الولاء لكنيسة الدولة الانجليكانية الرسمية والمشاركة في طقوسها ، كما صدر فيما بعد قانون آخر يبعد الكاثوليك عن عضوية مجلس العموم ومجلس اللوردات الذي اعيد مع عودة الملكية ، والواقع ان هذين التشريعين كانا مغاليتين في التمييز بين الانكليز مما ابعد الكاثوليك عن شغل أي منصب رسمي حتى منتصف القرن التاسع عشر^(٥٥) عندما تولى الملك جيمس الثاني^(٥٦) عرش انكلترا تحول إلى المذهب الكاثوليكي، وتقلد تاج الملك رغم إصدار "مرسوم الاختيار" والذي نص أن يكون الملك من أتباع المذهب الإنجليكاني . لم يحسن الملك الجديد التعامل مع البرلمان، وكانت الأغلبية البروتستانتية لا تزال متحفظة تجاه تصيبيه ، حيث قام بتتصيب رجال الكاثوليك في مناصب رئيسية في الكنيسة الانجليكانية ، وسمح لليسوعيين بالدخول الى انكلترا ، واقام علاقات ودية مع البابوية ، اظهرت خضوعه للبابا^(٥٧) ومهما يكن من امر فان الملك لم يكتفي بذلك فقد ذهب في تأييده العلني للكاثوليكية حد اقتراحه تعديل قانون الاختيار والسماح للكاثوليك وايضا للبروتستانت من غير اتباع الكنيسة الانجليكانية بتولي الوظائف العامة ، وقد ادرك الجميع ان الهدف الحقيقي من هذا الاقتراح هو فتح المجال امام الكاثوليك للمشاركة في حياة البلاد السياسية والعامة ، ورفض البرلمان بقوة هذا المشروع واصر على ضرورة احترام القوانين السائدة وفي عام ١٦٨٧ عاد فاصدر تصريحاً ملكياً اعلن فيه مبدأ التسامح تجاه الكاثوليك والخارجين على الكنيسة الانجليكانية مؤكداً على ان الملك من حقه اصدار القوانين والغائها وتعديلها ، وعلى اثر ذلك التصرف ثارت موجة هائلة من العداء في اوساط السياسيين لأنه من جهة جاء تأكيدا لايمانه بمبدأ الملكية المطلقة من كل قيد ، فضلا عن ذلك لانه تجاوز سلطات البرلمان وحقوقه التي حصل عليها بعد مدة طويلة من الثبات ، والاكثر من كل ذلك تجاوز في هذا الاعلان امتيازات الكنيسة الرسمية وحقوقها القانونية والتاريخية^(٥٨). في الوقت الذي تم فيه تعيين أساتذة ومدرسين كاثوليك تابع جيمس الثاني خطواته ، لذا فقد تطلبت جامعات إنكلترا لعدة سنوات مضت من أساتذتها وطلبتها الالتزام بمذهب الكنيسة الأنجليكانية، ولم يستثن من ذلك إلا منح درجة لطالب لوثيري، ومنح درجة فخرية لدبلوماسي مسلم، على أن القساوسة الأنجليكانيين رأوا في أكسفورد وكمبرج هيئات وظيفتها الرئيسية إعداد الرجال لقبول المذهب الأنجليكاني، وتقرر ألا يلتحق بهما أي كاثوليكي. ورغبة في كسر هذا القيد أرسل جيمس، إلى نائب رئيس جامعة كامبردج رسالة يلزمه فيها بأن يستثني من الأنجليكاني راهباً بندكتياً يعي للحصول على درجة الأستاذية. ورفض نائب رئيس الجامعة ففصل بأمر من لجنة المحكمة الكنسية. فأرسلت الجامعة وفداً من بين أعضائه ايزاك نيوتن، ليشرح للملك موقف لجامعة. ولكن الراهب حل المشكلة بالانسحاب . وفي عام ١٦٨٧ رشح الملك لرياسة كلية مجدلان في أكسفورد، رجلاً لا يتمتع بغزارة العلم، ولكنه ذو ميول كاثوليكية ، فرفض الزملاء انتخابه، وبعد نزاع طويل اقترح الملك مرشحاً ليس عليه إلا اعتراض أيسر من سابقه، وهو باركر أسقف أكسفورد الأنجليكاني، ولكن الزملاء الذين يشكلون الهيئة الانتخابية رفضوه كذلك، ففصلوا بأمر من

الملك، وعين الأسقف باركر قسراً. اشتدت وطأة الاستياء عندما ارتدى الملك أكثر فأكثر في أحضان مستشاريه الكاثوليك. وكان إعجابه بالأب بتر شديداً إلى حد الإلحاف على البابا برسمه أسقفاً، بل كاردينالاً، ولكن أنوسنت أبى. وفي تموز ١٦٨٧ عين جيمس الجزويتي القدير، ولكن المستهتر، عضواً في المجلس المخصوص (الملكي)، فاحتج كثير من الكاثوليك الإنجليز بأن هذا تصرف طائش، ولكن جيمس كان في عجلة من أمره ليصل بالنضال إلى غايته. وكان في هذا المجلس الآن ستة من الكاثوليك، مكنت لهم حظوتهم لدى الملك من السيطرة والغلبة. وفي عام ١٦٨٨ عين أربعة من الأساقفة الكاثوليك لإدارة شؤون الكنيسة الكاثوليكية في إنكلترا، وخصص جيمس الثاني لكل منهم راتباً سنوياً قدره ألف جنيه، والواقع أن الكاثوليك شاركوا الآن الأنغليكانيين في أنه أصبح لكل من الفريقين كنيسة تساندها وتعاونها الدولة^(٥٩). (مقالة : www.marefa.org/index.php) في ٢٥ نيسان جدد جيمس الثاني نشر إعلان التسامح الذي مضى على صدوره عام واحد، وأكد فيه من جديد عزمه على توفير حرية الفكر والضمير لكل الإنكليز إلى الأبد، فمن الآن فصاعداً لا بد أن يعتمد التعيين في الوظائف والترقي فيها على الجدارة الشخصية لا المذهب الديني، وأنه لا بد من الإقلال من الخلافات الدينية التي تؤدي فتح أسواقاً جديدة للتجارة الإنكليزية، ويزيد من ازدهار الأمة ورخائها، كما وأعلن لرعاياه بأن يطرحوا جانباً كل الأحقاد، وينتخبوا البرلمان الجديد دون تمييز بين المذاهب الدينية، والتحقق من انتشار هذا الإعلان الموسع على أوسع نطاق ممكن، فقد أصدر مجلس الملك توجيهاتها إلى كل الأساقفة ليرتبوا مع كل رجال الدين أمر تلاوته في كل كنيسة في الأقاليم في إنكلترا^(٦٠) واستخدم رجال الدين على هذا النحو، وسيلة للاتصال بالجماهير، أمر له سوابقه الكثيرة في إنكلترا. ولكن لم تكن الرسالة قط يوماً بغیضة إلى الكنيسة الرسمية إلى مثل هذا الحد. وفي ١٨ أيار رفع سبعة أساقفة أنغليكانيين إلى الملك ظلاماً أو ضحوا فيها أنهم لم ترتض ضمائرهم أن يوصوا قساوستهم بتلاوة الإعلان، لأنه يخرق قرار البرلمان بأنه لا يجوز إلغاء تشريع برلماني إلا بموافقة البرلمان نفسه، فأجاب جيمس الثاني بأن رجال اللاهوت هم الذين كانوا يلحون على عظاتهم وخطبهم دوماً على ضرورة الامتثال للملك وطاقته بوصفه رئيساً للكنيسة، وأنه ليس في الإعلان ما يندش أو يسيء إلى كرامة أحد. ووعد بأنه سوف ينظر في ظلامتهم، ولكنهم إن يتلقوا منه رداً في الغد فعليهم أن يذعنوا لأمره^(٦١) في صبيحة اليوم التالي بيعت آلاف النسخ من هذه الظلامة في شوارع لندن، في الوقت التي ما زالت فيه قيد البحث عند الملك. وأحس جيمس الثاني بأن هذا يجافي قواعد اللياقة، وعرض الظلامة على القضاة الاثني عشر في المحكمة الملكية، فأشاروا بأنه تصرف في حدود حقوقه المشروعية. ومن ثم أغفل الرد على الظلامة. وفي ٢٠ أيار تليت الظلامة في أربع كنائس في لندن، وتجاهلوا في الكنائس الست والتسعين الباقية. وشعر الملك بأن سلطته قد امتهنت، وأمر الأساقفة السبعة بالمشول أمام المجلس. فلما جاءوا أبلغهم بأن عليهم أن يخضعوا للمحاكمة بتهمة نشر طعن أو قذف فيه تحريض على الفتنة، وعلى أية حال فإنهم لكي يتفادوا السجن في الحال، يمكن أن يقبل الملك منهم وعداً كتابياً بالحضور عند استدعائهم. فأجابوه بأنهم بوصفهم من أشرف المملكة، ليسوا في حاجة إلى تقديم أي ضمان سوى كلمتهم. وأحالهم المجلس إلى برج لندن (السجن) وحياتهم الأهالي وهنقوا لهم على الجانبين عند نقلهم عبر نهر التيمز^(٦٢) وفي يومي ٢٩ و٣٠ حزيران حاكم الأساقفة السبعة أمام محكمة الملك أربعة قضاة مع هيئة المحلفين. وبعد يومين من مناقشات حادة في قاعه يحيط بها عشرة آلاف من أهالي لندن المهتاجين، أصدر المحلفون حكماً بعدم الإدانة. وابتهجت كل إنكلترا البروتستانتية، وقال أحد النبلاء الكاثوليك "لن تع ذاكرة الإنسان قط مثل هذه الصيحات والتهافتات ودموع الفرح التي حدثت اليوم" وتوجهت الشوارع بالمشاعل والنيران التي أضرمت في الهواء الطلق. وسار الناس في موكب خلف شخوص من الشمع تمثل البابا والكاردينالات والجزويت، أحرقت وسط احتفالات صاخبة. إن هذا الحكم كان يعني عند البسطاء من الناس أنه لا ينبغي التسامح مع الكاثوليكية، وعند ذوي الإدراك الأوسع أو العقل الأنضج كان يعني تثبيت حق البرلمان في سن قوانين ليس للملك أن يبطلها، وأن إنكلترا، في الواقع، وحتى ولو لم تكن من الناحية النظرية، ملكية دستورية، لا ملكية مطلقة^(٦٣). غير أن جيمس الثاني الذي عراه الاكتئاب والحزن بسبب الهزيمة، قد رزق بولد ذكر من زواجه الثاني وتعميد المولود الجديد وفق الطقوس الكاثوليكية وضع أمام الإنكليز امكانية الخضوع لسلسلة طويلة من الملوك الكاثوليك وبالتالي احتمال العودة إلى حظيرة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية وهو أمر يرفضونه بأغليبيتهم^(٦٤). بعد تطور هذه الاحداث كان على رجال السياسة القيام بعمل حازم اذا ارادوا فعلا وقف التحول الرسمي نحو الكاثوليك، وعلى هذا الاساس اتفق رجال التوريز ورجال حزب الويغز وكتبوا وليم أورانج زوج ماري ابنة الملك وزعيم هولندا يدعونه للنزول في انكلترا وتسلم عرشها مع زوجته. وبالفعل تم نزول وليم في تشرين الثاني عام ١٦٨٨ على الشاطئ الإنكليزي وهو على رأس جيش يمثل إلى حد كبير بمن فيه من هولنديين وسويديين ودانماركيين وألمان وإنكليز وهيموفونت فرنسيين البروتستانتية الاوربية^(٦٥) ومن الواضح ان وليم اورانج لم يواجه مقاومة لأن كبار قادة البلاد لاسيما العسكريين مالبتوا ان انضموا اليه الواحد تلو الآخر مما قاد الملك إلى عزلة رهيبه جعلته يهرب إلى فرنسا. بعدها تم تتويج وليم الثالث الذي زالت بمجيئه ملكية آل ستيوارت من انكلترا، وقد حاول الإنكليز بعد ثورتهم هذه عام ١٦٨٨ والتي أطلقوا عليها اسم المجيدة، ان يتخذوا كل التدابير ويفرضوا على ملكهم

الجديد كل القيود التي تقيم توازنا دائما بين التاج والبرلمان تتحقق من خلاله ديمقراطية صحيحة ، إضافة الى حرصهم على تأمين حرية دينية كافية لجميع المواطنين ولكن دون المساس بحقوق الكنيسة الانغليكانية الرسمية^(٦٦).

٣- الدولة والكنيسة والحرية الدينية عند جون لوك ان من أهم نتائج المرحلة التنويرية لأكثر المفكرين عمقاً وتأسيساً لأفكار ما بعد سلطة الكنيسة وهو المفكر الإنكليزي (جون لوك ١٦٣٢-١٧٠٤) من خلال رسالته في التسامح، واقتصاراً عليها دون بقية مؤلفاته الأخرى، كون هذه الرسالة الأكثر تأثيراً في بيان الحرية الدينية وتحييد السلطة السياسية من التدخل فيها^(٦٧) ألف جون لوك رسالتين في التسامح قبل رسالته المشهورة وذلك في المدة بين عام (١٦٦١-١٦٦٢) وكانت آراؤه غارقة في تطويع الحرية لحكم الحاكم المدني، وكان يقرر أن مهمة الديانة المسيحية تكون بالقلب لا في السلوك الظاهر، ولما كانت في القلب فإنها تظل مستورة عن الأعين ولا مكان حينئذ إلا لهيبة الحاكم أن تُرى في الواقع مع اطمئنان العبد على مافي قلبه ولو خالف سلوكه معتقده، كما أنه ضد حرية الضمير والرأي لأنها تدفع للمطالبة بحرية الفعل وهذا يشيع الفوضى والاضطراب، وكان يرى ضرورة استخدام الحاكم للقوة ضد مطالب الشعب للحرية^(٦٨) ان الكنيسة التي يقوم دستورها على ان الذين وضع ينتمون اليها عليهم بالتالي وضع انفسهم تحت حماية أمير آخر ، هذه الكنيسة ليس لها الحق في ان تطلب التسامح من الامير ، لأنه لو كان للكنيسة هذا الحق فان على الامير ان يستسلم لسن تشريع اجنبي في بلاده ، ويواجه شعبه عذابا مؤلماً لأنهم سيجندون ضد حكومته ، ثم ان التفرقة المبتذلة والمغلوطة بين البلاط والكنيسة لاتقضي الى علاج هذه المتاعب وعلى الاخص عندما يخضع كل منهما للسلطة المطلقة لفرد واحد لايملك فقط سلطة اقتناع اعضاء كنيسة بما يسنه^(٦٩) رفض جون لوك التسامح مع الذين ينكرون وجود الله ، وقد علل ذلك بقوله: " لا أمان لمن لا يؤمن بالله "، مع أنه ليس بالضرورة أن يكون الملحد متكرراً للعقود والمواثيق المدنية مع الآخرين، إلا أنه ينطلق من قاعدة دينية ترفض التسامح مع اللادينيين، وهذا الموقف هو خلاف ما عليه الكنيسة والدولة المعاصرة، التي قررت مبدأ الفصل الكلي بينهما، وأرجعت الدين للحرية الشخصية، واليوم نجد لوك يمثل شاهداً حياً لتأصيل التسامح الديني والليبرالية^(٧٠) الفردانية، لكننا لا نعلم أن هذا المنظر للحرية قد خالف أتباعه في إطلاق الحرية دون زمام، وبغض النظر عن وجود قيود وموانع للحرية، أن جون لوك لم يكن في تسامحه الديني متحرراً من قيود نزاعته السياسية والدينية^(٧١) ان الفرق الحقيقي الذي ظهر في رسالته (الأخيرة) في التسامح، أنه خفف وحد من سلطة الحاكم المدني وجعل مجال تدخل الحاكم في ما يؤمن السلام المدني وممتلكات الرعية، وبالتالي رفض لوك أن يتصرف الحاكم في علاقة الإنسان بدينه وبربه، وبالتالي يعتبر لوك من أهم من رسم العلاقة بين سلطة الكنيسة والدولة وفصل بينهما بلغة قانونية رائدة، كذلك رفض تدخل الدولة في إكراه أحد على اعتناق عقيدة بعينها، ورفض تدخل رجال الدين في حياة الناس الخاصة وميولهم الفكرية الحياتية، وقصر دور الكنيسة في الدعوة والوعظ والنصح دون اضطهاد المخالفين، فهذه الجرأة التي أظهرها لوك في فصل التداخل بين الدولة والكنيسة، قدّم خلالها نظريته القانونية والعقلانية في الجمع بين مصالح الأطراف الثلاثة بإضافة حق الفرد بين تلك المؤسستين^(٧٢) اتجه لوك في رسالته التسامحية إلى تبرير صور عديدة من القمع والاستبداد إما لصالح الدولة وإما لصالح الكنيسة، خلافاً لما يراه الليبراليون المعاصرون في نظرتهم للحرية الدينية، فهو يرى عدم تسامح الحاكم مع العقائد التي تتنافى مع الأخلاق الطيبة خوفاً من اضطراب المجتمع بسببها، ولا يرى أيضاً التسامح مع الكنائس التي تحفظ حقوق المهرطقين أو لها ولاءات أجنبية، بل كان أكثر صراحة عندما رفض رفضاً قاطعاً التسامح مع الكاثوليك، بحجة أن ولاءهم للبابا وهم يتآمرون علينا على ملك إنكلترا، وهنا يستثني لوك أعظم طائفة مسيحية لأسباب سياسية وحرب قائمة مع لويس الرابع عشر ملك فرنسا الذي كان يستنصر في حربه ضد ملك إنكلترا بالكاثوليك الإنكليز، وهذا الموقف الغريب والمناهض لحقوق الملايين النصارى لم يفصل فيه لوك ليخرج خونة الوطن منه ولم يكتب حينها كفيلسوف مستقل، بل عمّ كرهه وعدم تسامحه على الكاثوليك جميعاً، فالحرية الدينية عند أهم مفكر غربي قعد للتسامح الديني يعتبر أمراً مخزياً أن يقع في فخ التعصب والإقصاء السياسي، كذلك يجب أن نعرف أن الحرية الدينية المطلقة كانت شعاراً فارغاً عن المضمون الحقيقي للحرية، وكل الدول الغربية من بعد عصر النهضة وحتى اليوم تمارس تحيزاً ملحوظاً في تطبيق قيم التسامح الديني على جميع الرعايا^(٧٣) واعتقد جون لوك أن قوة الدين ومبادئه تكمن في الإقتناع العقلي، والعقل هو مركز التصديق والقبول، وبما أنه محدود بقدراتنا المعرفية، فالحقيقة الدينية ملك الله وحده، وبالتالي يكون التسامح ضرورة بموجب العقل، فلا الكنيسة ولا الدولة ولا الأفراد لديهم حق أو مبرر لإضطهاد الحقوق المدنية والخبرات الدنيوية بحجة الدين^(٧٤)، ويفصل جون لوك بين الكنيسة والدولة فصلاً حاداً؛ لأن الكنيسة جماعة من الناس التقوا بإرادتهم واتفاقهم من أجل العبادة العلنية لله على النحو الذي يرون فيه رضاه، ومن أجل نجاة أرواحهم. أما الدولة، فلا شأن لها بهذا كله، وكل شأنها هو الصالح العام، والمحافظة على حياة المواطنين وحريرتهم وممتلكاتهم، وليست للدولة أية سلطة في أمور الروح. وما هو قانوني في الدولة لا يمكن للكنيسة أن تجعله محرماً وممنوعاً^(٧٥).

الذاتية

توصل البحث الى نتائج أبرزها :

- ١- نشأت حول الصراع بين الكنيسة التي يمثلها البابا، والدولة التي يمثلها الامبراطور كثير من النظريات السياسية، التي قام بترويجها اصحاب المصالح من مناصري الكنيسة، لتدعيم سلطانها ونفوذها على اساس ديني وقانوني معاً، أعطت للبابوية مرتبة أسمى، من الامبراطورية.
- ٢- أدى اتساع القوة الدينية إلى إخضاع الفرد لأنظمة سياسية تابعه للدولة ، وأخرى دينية تابعة للكنيسة ، فمن خلال المسوغ الديني القائم على حق مقاومة الجور فالأمير مكلف بمراعاة القوانين الإلهية لأنه يتلقى سلطانه من الله، والكنيسة مكلفة من قبل الله بالإشراف على مراعاة تلك القوانين، ومن ثم مراقبة سلوك الأمراء ومراعاتهم للقوانين الإلهية.
- ٣- أثارت أفكار بعض الفلاسفة ورؤيتهم لسلطة الدولة جدلاً كثيراً، ذلك ان القول بوجود الجمع بين السلطة المدنية والسلطة الدينية، احد أهم ادعاءات السلطة البابوية على مر العصور .
- ٤- إتجهت الحركة الفكرية في القرن الثامن عشر نحو مهاجمة الكنيسة واعتبارها من أهم عوامل الركود والجمود وفساد المجتمع وظهور مسألة فصل الكنيسة عن الدولة.

هوامش البحث

- ١- محمد فاروق الزين ، المسيحية والاسلام والاستشراق ، ط ٢ ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٢ ، ص ١٦٥.
- ٢- رحيم سعد موحان ، الديانة المسيحية بين القرآن الكريم والعهد الجديد (دراسة موضوعية مقارنة) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الكوفة ، كلية الفقه ، ٢٠١٣ ، ص ٦.
- ٣- رحيم سعد موحان، المصدر نفسه، ص ٦-٧.
- ٤- المصدر نفسه.
- ٥- الكنيسة : لفظ مأخوذ من الكلمة اليونانية " إكليزا " وتعني المجلس أو الجماعة ، والكنيسة مكان العبادة والصلاة عند المسيحيين ، كما تطلق ايضا على جماعة المؤمنين بالدين المسيحي أو بمذهب من مذاهبه . نعيم فرح ، الحضارة الاوربية في العصور الوسطى ، ط ٢ ، منشورات جامعة دمشق ، دمشق ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦٨ .
- ٦- محمد محمد مرسي الشيخ ، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى ، الاسكندرية ، ١٩٩٨ ، ص ٥٤.
- ٧- ج . ج كولتون ، عالم العصور الوسطى في النظم والحضارة ، ترجمة جوزيف نسيم يوسف ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٢١.
- ٨- ل . م . هارتمان ، ج . باراكلاف ، الدولة والامبراطورية في العصور الوسطى ، ترجمة جوزيف نسيم ، ط ١ ، دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٦ ، ص ٤٣.
- ٩- المصدر نفسه.
- ١٠- جلال مال الله جميل ، مشكلة النبوة والوحي في الفلسفة المسيحية القديس توماس الأكويني انموذجاً ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية الآداب ، ٢٠١٢ ، ص ٢٧-٢٨.
- ١١- جلال مال الله، المصدر السابق، ص ٢٨.
- ١٢- المصدر نفسه، ص ٢٩.
- ١٣- المصدر نفسه، ص ٢٨-٢٩.
- ١٤- المصدر نفسه.
- ١٥- مارتين لوثر (١٤٨٣ - ١٥٤٦) : هو زعيم الاصلاح الديني في ألمانيا وعموم أوروبا ، استطاع ان يهز الاستبداد المسيحي من جذوره وان يفتح الآفاق لإيمان جديد يليق بالعصور الحديثة ، لذا يعتبره الالمان الشخصية الاهم في تاريخهم كله ، فقد استطاع تأسيس دين جديد هو البروتستانتية . هاشم صالح ، مدخل الى التنوير الاوربي ، ط ١ ، دار الطليعة للنشر ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥٨ .
- ١٦- جون كالفن (١٥٠٩ - ١٥٦٤) : عالم لاهوتي واحد ابرز زعماء حركة الاصلاح الديني في فرنسا ، ولد كالفن في أوج الحركة الانسانية وبداية حركة الاصلاح الديني عام ١٥٠٩ في مدينة نيون وكانت من المدن المهمة بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية والمركز الاقتصادي المهم في شمال أوروبا ، عد كالفن مؤسس المذهب الكالفني ، واصبح الحاكم في مدينة جنيف منذ عام ١٥٤١ وحتى وفاته عام ١٥٦٤ . للمزيد ينظر : يونس

- عباس نعمة ، حركة الاصلاح الديني في فرنسا (١٥١٥ - ١٥٦٠) ، بحث منشور في مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، المجلد ٤ ، العدد ١ ، ص ١٨٦ .
- ١٧- ستيفن ديبلو ، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني ، ترجمة ربيع وهبه ، ط ١ ، الناشر المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٩٤ .
- ١٨- ستيفن ديبلو ، المصدر السابق، ص ١٩٤-١٩٥ .
- ١٩- جان توشار ، تاريخ الافكار السياسية من عصر النهضة الى عصر الانوار ، ترجمة ناجي الدراوشة ، ط ١ ، دار التكوين للنشر ، دمشق ، ٢٠١٠ ، ص ٣٧٦ .
- ٢٠- المصدر نفسه، ص ٣٧٦-٣٧٧ .
- ٢١- ستيفن ديبلو ، المصدر السابق، ص ١٩٧ .
- ٢٢- ستيفن ديبلو ، المصدر السابق، ص ١٩٧-١٩٨ .
- ٢٣- صلاح علي نيوف ، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي ، الجزء الأول، (د.ت)، ص ٦٨ .
- ٢٤- المصدر نفسه.
- ٢٥- يونس عباس نعمة ، حركة الاصلاح الديني في فرنسا (١٥١٥ - ١٥٦٠) ، بحث منشور في مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، المجلد ٤ ، العدد ١ ، ٢٠١٢ ، ص ١٨٩ .
- ٢٦- المصدر نفسه.
- ٢٧- توما الأكويني (١٢٢٥ - ١٢٧٤): لاهوتي كاثوليكي إيطالي ، راهب دومينكاني وتلميذ القديس إلبرت الأكبر، رسم قديساً في عام (١٣٢٣) نشأت فلسفته المثالية الموضوعية نتيجة لتعريف الفلسفة الأرسطية وتكييفها مع الديانة المسيحية ، كذلك أثرت مذاهب الأفلاطونية الجديدة تأثيراً كبيراً في الفلسفة التوماوية، وكان توما يضع كل شيء موجود في مكان من النظام الهرمي الذي خلقه الله وكان مذهب تراتب الوجود يعكس تنظيمات الكنيسة في العصر الإقطاعي ، روزنتال ويودين وآخرين ، الموسوعة الفلسفية ، دار الطليعة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٠ ، ص ٤٥ - ٤٦ .
- ٢٨- ستيفن ديبلو ، المصدر السابق، ص ٢٦١ .
- ٢٩- ستيفن ديبلو ، المصدر السابق، ص ٢٦١-٢٦٢ .
- ٣٠- توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩) : فيلسوف انكليزي اكمل دراسته بجامعة اكسفورد وفي عام ١٦٠٨ عمل معلماً خاصاً لبعض افراد أسرة كافندش من الاسر الانكليزية المعروفة ، وبعد قيام الثورة على الملك شارل الاول (١٦٢٥ - ١٦٤٩) عام ١٦٤٦ عمل هوبز معلماً لشارل الثاني (١٦٦٠ - ١٦٨٥) اثناء منفاه في باريس . للمزيد من التفاصيل ينظر : الموسوعة الفلسفية المختصرة ، ترجمة فؤاد كامل وآخرون ، ط ١ ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٥٠٣ - ٥٠٥ .
- ٣١- ستيفن ديبلو ، المصدر السابق، ص ٢٦١-٢٦٢ .
- ٣٢- نيفين ظافر حسيب الكردي ، الاوضاع الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في الغرب الاوروبي من القرن التاسع حتى القرن الحادي عشر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية بغزة ، كلية الآداب ، ٢٠١١ ، ص ٢ .
- ٣٣- المصدر نفسه، ص ٢-٣ .
- ٣٤- المصدر نفسه، ص ٣ .
- ٣٥- المصدر نفسه.
- ٣٦- نيفين ظافر الكردي، المصدر السابق، ص ٣ .
- ٣٧- سعيد عبدالفتاح عاشور ، تاريخ اوربا في العصور الوسطى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٦ ، ص ٣٣٤ .
- ٣٨- يونس عباس نعمه، المصدر السابق، ص ١٧٨-١٧٩ .
- ٣٩- المصدر نفسه، ص ١٧٩ .
- ٤٠- المصدر نفسه.
- ٤١- يونس عباس نعمه، المصدر السابق، ص ١٧٨-١٧٩ .

- ٤٢- المصدر نفسه, ص ١٨٠.
- ٤٣- المصدر نفسه.
- ٤٤- ليو العاشر (١٤٧٥-١٥٢١): الابن الثاني للورينزو الكبير حاكم جمهورية فلورنتاين , تم ترقيته لمرتبة الكاردينال سنة ١٤٨٩ , انتخب بابا سنة ١٥١٣ وبقي في منصبه حتى سنة ١٥٢١ للمزيد ينظر :
- The New Encyclopedia Britannic , vol.7,U.S.A, New York ,1989.p247
- ٤٥- شارل الأول (١٦٠٠ - ١٦٤٩) : من ملوك أسرة آل ستيوارت, انتهج سياسة فردية زجت بلاده في حرب أهلية على مرحلتين, أفضت نتائجها الى اعدامه في ٣٠ كانون الثاني ١٦٤٩ , حادثة غير مسبوقه طالت ملوك الأسرة, كان من أشد المؤمنين بنظرية التفويض الإلهي. للمزيد ينظر: Trevelyan,Goerge Macaulay, England Under The Stuarts, London, 1922, PP.156.
- ٤٦- يونس عباس نعمه, المصدر السابق, ص ١٨٠-١٨١.
- ٤٧- المصدر نفسه.
- ٤٨- المصدر نفسه.
- ٤٩- المصدر نفسه, ص ١٨١.
- ٥٠- جيمس الاول (١٦٠٣ - ١٦٢٥) : ملك انكلترا أول ملوك أسرة ستيوارت كان يؤمن بسياسة التفويض الإلهي والحق المطلق في الحكم ولو على حساب الشعب ومصالحه الشخصية لذلك لم يهتم بالتعرف على طباع الشعب الذي يحكمه, وعارض اي محاولة تهدف للحد من حقوقه في الحكم والسيطرة, ونبذ السياسة التي اتبعها اسلافه ال تيودور في اشراك البرلمان في المسائل الهامة, وكان شديد الايمان بحق الملوك المقدس , لايطبق منافسا له في سلطته , اضهد المتطهرين ودبرت في ايام عام ١٦٠٥ مؤامرة البارود لنسف البرلمان , وقام نزاع بينه وبين البرلمان لان كليهما كانا يريدان يكون صاحب الرأي الاعلى في فرض الضرائب . صباح كريم الفتلاوي , نظريتا الحق الالهى والعقد الاجتماعى دراسة مقارنة , مركز دراسات الكوفة , جامعة الكوفة , العدد العاشر , ٢٠٠٨ , ص ١١٤ .
- ٥١- عبدالمجيد نعنعي , أوروبا في بعض الازمنة الحديثة والمعاصرة ١٤٥٣ - ١٨٤٨ , دار النهضة العربية , بيروت, ١٩٨٣ , ص ١٨٠-١٨١.
- ٥٢- أشرف صالح محمد , أصول التاريخ الاوربي الحديث , ط ١ , دار ناشري للنشر الالكتروني , الكويت , ٢٠٠٩ , ص ١٧١ .
- ٥٣- شارل الثاني (١٦٣٠ - ١٦٨٥) : اعتلى عرش انكلترا في سنة ١٦٦٠ خلفاً لريتشارد ابن كرومويل بعد مفاوضات وانهاء عهد الجمهورية, استمر عهده زهاء ربع قرن, اتسم حكمه بخلافه مع البرلمان, وعهد من الحكم الفردي, على غرار حكم والده الفردي. ينظر:
- Coward,Barry,The Stuart Age England,(1603-1714),London,1994,PP.281-304.
- ٥٤- عبدالمجيد نعنعي, المصدر السابق, ص ١٩٣.
- ٥٥- المصدر نفسه, ص ١٩٣-١٩٤.
- ٥٦- جيمس الثاني (١٦٣٣ - ١٧٠١) : الأمير والملك الكاثوليكي, خلف أخاه شارل الثاني في العرش, اعتنق المذهب الكاثوليكي, وفي مخالفة صريحة لشروط ولاية العهد لإعتلاء العرش, اعتلى العرش في سنة ١٦٨٥ , واستمر به ثلاث سنوات فقط, بعدما أطيح به في ثورة دعمها الهولنديون سنة ١٦٨٨ , يدع الملك الكاثوليكي الأخير من أسرة آل ستيوارت. ينظر:
- Coward,op,cit,PP.314-333.
- ٥٧- جلال يحيى , التاريخ الاوربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الاولى , ج ٢ , المكتب الجامعي الحديث, (د.ت), ص ٤٥ .
- ٥٨- عبدالمجيد نعنعي, المصدر السابق, ص ١٩٦-١٩٧.
- ٥٩- مقالة بعنوان: نابليون والكنيسة الكاثوليكية , موقع : المعرفة <http://www.marefa.org/index.php>
- ٦٠- أشرف صالح محمد, المصدر السابق, ص ١٧٦.
- ٦١- المصدر نفسه.

- ٦٢- المصدر نفسه, ص ١٧٦-١٧٧.
- ٦٣- المصدر نفسه, ص ١٧٧.
- ٦٤- عبدالمجيد نعنعي, المصدر السابق, ص ١٩٨.
- ٦٥- المصدر نفسه.
- ٦٦- عبدالمجيد نعنعي, المصدر السابق, ص ١٩٨-١٩٩.
- ٦٧- جون دن, جون لوك مقدمة قصيرة جداً, ترجمة فايقه جرجس حنا, الناشر مؤسسة هنداي, لندن, ٢٠١٥, ص ٤٥.
- ٦٨- المصدر نفسه.
- ٦٩- المصدر نفسه, ص ٤٦.
- ٧٠- الليبرالية : مذهب الحرية والتحرر , هو في الاصل مذهب مدرسة من الاقتصاديين في فرنسا وانكلترا , مثلوا في القرنين الثامن والتاسع عشر النموذج الاول لليبرالية التي كانت تنادي بحرية المبادرات في انشاء المشاريع . ينظر : خليل احمد خليل , معجم المصطلحات الفلسفية , ط ١ , دار الفكر اللبناني , بيروت , ١٩٩٥ , ص ١٦٣ .
- ٧١- جون لوك , رسالة في التسامح , ترجمة منى ابو سنه , ط ١ , الناشر المجلس الاعلى للثقافة , ١٩٩٧, ص ٥٧-٥٨.
- ٧٢- مسفر بن علي القحطاني , الحرية الدينية عند جون لوك مقاربات لخطابات التسامح - جريدة الحياة المعاصرة , <http://aafaqcenter.com/post/1167> مركز آفاق للدراسات والبحوث .
- ٧٣- المصدر نفسه.
- ٧٤- علاء كاظم الربيعي, اشكالية التسامح في الفلسفة الغربية من المفهوم الى التاريخ, دار قناديل للنشر والتوزيع, ٢٠٢٠, ص ١٨٠.
- ٧٥- عبدالرحمن بدوي, موسوعة الفلسفة, ج ٢, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, ١٩٨٤, ص ٣٨٠.

قائمة المصادر:

أولاً: الرسائل والأطاريح الجامعية غير المنشورة:

- ١- جلال مال الله جميل , مشكلة النبوة والوحي في الفلسفة المسيحية القديس توماس الأكويني انموذجاً , رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة المستنصرية , كلية الآداب , ٢٠١٢.
- ٢- سارة بن عمر و كريمة لاتامن , مفهوم الطبيعة البشرية واهميتها في التوظيف السياسي عند مكيافيللي , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة قاصدي مرباح - ورقلة , كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية , ٢٠١٥.
- ٣- رحيم سعد موحان , الديانة المسيحية بين القرآن الكريم والعهد الجديد (دراسة موضوعية مقارنة) , اطروحة دكتوراه غير منشورة , جامعة الكوفة , كلية الفقه , ٢٠١٣ .
- ٤- نيفين ظافر حسيب الكردي , الاوضاع الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في الغرب الاوروبي من القرن التاسع حتى القرن الحادي عشر , رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة الاسلامية بغزة , كلية الآداب , ٢٠١١.

ثانياً : الكتب العربية والمصرية:

- ١- أ.ج جرانت و هارولد تمبرلي , اوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ - ١٩٥٠ , ترجمة بهاء فهمي , ط ٦ , الناشر مؤسسة سجل العرب , ٢٠٠١ .
- ٢- أشرف صالح محمد , أصول التاريخ الاوربي الحديث , ط ١ , دار ناشري للنشر الالكتروني , الكويت , ٢٠٠٩.
- ٣- أيمن ابو الروس , نابليون بونابرت , مكتبة ابن سينا للنشر , القاهرة.
- ٤- البير سوبول , تاريخ الثورة الفرنسية , ترجمة جورج كوسى , ط ٤ , منشورات عويدات , بيروت , ١٩٨٩.
- ٥- ج . كولتون , عالم العصور الوسطى في النظم والحضارة , ترجمة جوزيف نسيم يوسف , دار النهضة العربية , بيروت , ١٩٨١ .
- ٦- جان توشار , تاريخ الافكار السياسية من عصر النهضة الى عصر الانوار , ترجمة ناجي الدراوشة , ط ١ , دار التكوين للنشر , دمشق , ٢٠١٠ .
- ٧- جلال يحيى , التاريخ الاوربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الاولى , ج ٢ , المكتب الجامعي الحديث.

- ٨- جون دن, جون لوك مقدمة قصيرة جداً, ترجمة فايقه جرجس حنا, الناشر مؤسسة هنداوي, لندن, ٢٠١٥.
- ٩- جون لوك, رسالة في التسامح, ترجمة منى ابو سنه, ط ١, الناشر المجلس الاعلى للثقافة, ١٩٩٧.
- ١٠- زينب عصمت راشد, تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر, دار الفكر العربي, القاهرة.
- ١١- ستيفن ديبلو, التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني, ترجمة ربيع وهبه, ط ١, الناشر المجلس الاعلى للثقافة, القاهرة, ٢٠٠٣.
- ١٢- سعيد عبدالفتاح عاشور, تاريخ أوروبا في العصور الوسطى, دار النهضة العربية, بيروت, ١٩٧٦.
- ١٣- شوقي عطا الله الجمل و عبدالله عبدالرزاق ابراهيم, تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة, الناشر المكتب المصري لتوزيع المطبوعات, القاهرة, ٢٠٠٠.
- ١٤- صباح كريم الفتلاوي, نظريتنا الحق الالهي والعقد الاجتماعي دراسة مقارنة, مركز دراسات الكوفة, جامعة الكوفة, العدد العاشر, ٢٠٠٨.
- ١٥- صلاح علي نيّوف, مدخل إلى الفكر السياسي الغربي, الجزء الأول.
- ١٦- عبدالمجيد نعنعي, أوروبا في بعض الازمنة الحديثة والمعاصرة ١٤٥٣ - ١٨٤٨, دار النهضة العربية, بيروت.
- ١٧- علاء كاظم الربيعي, اشكالية التسامح في الفلسفة الغربية من المفهوم الى التاريخ, دار قناديل للنشر والتوزيع, ٢٠٢٠.
- ١٨- ل. م. هارتمان, ج. باراكلاف, الدولة والامبراطورية في العصور الوسطى, ترجمة جوزيف نسيم, ط ١, دار المعارف, الاسكندرية, ١٩٦٦.
- ١٩- محمد سعيد عمران, معالم تاريخ أوروبا في العصور الوسطى, دار المعرفة الجامعية.
- ٢٠- محمد فاروق الزين, المسيحية والاسلام والاستشراق, ط ٢, دار الفكر, دمشق, ٢٠٠٢.
- ٢١- محمد مرسى الشيخ, تاريخ أوروبا في العصور الوسطى, الاسكندرية, ١٩٩٨.
- ٢٢- نصري ذياب خاطر, تاريخ أوروبا الحديث, ط ١, الجنادرية للنشر, ٢٠١١.
- ٢٣- نعيم فرح, الحضارة الاوربية في العصور الوسطى, ط ٢, منشورات جامعة دمشق, دمشق, ٢٠٠٠.
- ٢٤- يونس عباس نعمة, حركة الاصلاح الديني في فرنسا (١٥١٥ - ١٥٦٠), بحث منشور في مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية, المجلد ٤, العدد ١.

ثالثاً: الكتب الأجنبية

- Coward, Barry, The Stuart Age England, (1603-1714), London, 1994, PP.281-304. 1
- 3- Trevelyan, George Macaulay, England Under The Stuarts, London, 1922, PP.156. 2-

رابعاً: الموسوعات

- ١- عبدالرحمن بدوي, موسوعة الفلسفة, ج ٢, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, ١٩٨٤.
- ٢- خليل احمد خليل, معجم المصطلحات الفلسفية, ط ١, دار الفكر اللبناني, بيروت, ١٩٩٥.
- ٣- روزنتال ويودين وآخرين, الموسوعة الفلسفية, دار الطليعة, بيروت, ط ٢, ١٩٨٠.
- ٤- الموسوعة الفلسفية المختصرة, ترجمة فؤاد كامل وآخرون, ط ١, بغداد, ١٩٨٣.

خامساً: البحوث المنشورة:

- ١- صباح كريم الفتلاوي, نظريتنا الحق الالهي والعقد الاجتماعي دراسة مقارنة, مركز دراسات الكوفة, جامعة الكوفة, العدد العاشر, ٢٠٠٨.
- ٢- يونس عباس نعمة, حركة الاصلاح الديني في فرنسا (١٥١٥ - ١٥٦٠), بحث منشور في مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية, المجلد ٤, العدد ١, ٢٠١٢.

سادساً: المقالات

- ١- مقالة بعنوان: نابليون والكنيسة الكاثوليكية, موقع: المعرفة <http://www.marefa.org/index.php>
- ٢- مسفر بن علي القحطاني, الحرية الدينية عند جون لوك مقاربات لخطابات التسامح - جريدة الحياة المعاصرة, <http://afaqcenter.com/post/1167> مركز آفاق للدراسات والبحوث.